

## المشكلات الاجتماعية للهجرة غير القانونية بين ضغط القادمين والمتاجرين بالبشر على المجتمع الليبي

د. علي محمد الرياني\*

مقدمة:

عرف الإنسان منذ القدم وسائل وطرق التنقل، وهذا بطبيعته يرغب في الانتقال والترحال سعياً للبحث عن أماكن أمنه تتوفر فيها الظروف المناسبة لمقومات حياته ومعيشته فيذهب البشر أينما توجد الخيرات والثروات. فالهجرة ظاهرة قديمة قدم تواجد البشر فوق سطح الأرض، سواء كانت هجرة على مستوى أفراد، أو جماعات، فمنذ أن وجد الإنسان وجدت حياة التنقل، من خلال بحثه وسعيه للتكيف مع الطبيعة التي يهاجر إليها، وكان ينتقل من مكان إلى آخر بدون موانع أو أذن بالانتقال والدخول، وكان الاعتماد على الزراعة وبعض الصناعات التقليدية سبيلهم في ذلك. فحياة الشعوب التاريخ يحمل في طياته أحداثاً شهدت هجرات واسعة على مر العصور كتلك التي خرجت من الصحراء الكبرى وعبر شبه الجزيرة العربية لدوافع اقتصادية أو دينية فرضتها ظروف البيئة المحيطة، فجّلها يرجع إلى أسباب قاهرة تدفع الأفراد والجماعات إلى ترك أوطانهم، وأول هجرة سجلها لنا التاريخ هي هجرة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما خاف على نفسه من قومه قال الله تعالى (إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (العنكبوت، الآية 26) وكانت هجرته من العراق إلى الشام - فهذا موسى عليه السلام يهاجر هو وقومه من مصر فراراً من بطش فرعون، وهاجر العرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المجاورة في العراق، والشام، بحثاً عن مصدر للرزق، منذ أربعة عشر قرناً اضطر عدد من المسلمين الهجرة إلى الحبشة فراراً بدينهم، ولهذا تعد أفريقيا إحدى القارات التي شهدت ولازالت تشهد هجرات بشرية، الطوفان الذي يجتاح أوروبا. ولكن السؤال الذي قد يتبادر للذهن إذا كانت الهجرة بصفة عامة ظاهرة إنسانية لازمت تواجد الجماعات البشرية. فهل يعني هذا أنها ظاهرة طبيعية؟

لهذا تعدّ ظاهرة الهجرة غير القانونية من الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية بعامة والمجتمع الليبي بخاصة، فهي تزداد يوماً بعد آخر بسبب التغيرات التي حصلت في المجتمع الليبي في الآونة الأخيرة فيما يعرف بالربيع العربي وليبيا واحدة من هذه الدول التي حدثت فيها تغيرات هامة ومنها الهجرة غير القانونية وأصبح اسم ليبيا الأكثر تردداً فالأفراد الليبيين الذين يشتغلون في مجال الاتجار

\* رئيس قسم علم الاجتماع - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

بالبشر (قوارب صناعة الموت) قبل ذلك كانوا قليلين، ومحدودين ولكن بعد ذلك الربيع ازداد عدد الليبيين الذين يمتنون هذه المهنة وخاصة عندما وجدوها مهنة مريحة وبأموال طائلة، ومنهم من تربطه علاقة مع جماعات آخري خارج حدود البلد يشتغلون في هذه الظاهرة.

فكلما كان تيار الهجرة قوياً كان التغيير كبيراً وتأثيره عميقاً على حياة الأفراد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالهجرة تصاحبها مشكلات عدة وخاصة لدول العبور والمستقبلة التي تتفاقم فيها مثل هذه المشكلات باستمرار، والمتمثلة في تضخم عدد سكان المدن ومن ثم عجزها عن تقديم الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والجريمة وانخفاض الأجور، وكثرة التناقضات في مجال النظم الاجتماعية. ولكن ما يهمنا هو ما يتعلق بالمنطقة التي نعيش فيها؛ بمعنى العلاقة بين (الدول المصدرة ودول العبور والمستقبلة).

ومن الواضح أن العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب علاقة تاريخية مبنية على عدم التكافؤ وعلى واقع استعماري خلق شعوراً بمسؤولية دول الشمال اتجاه دول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، حيث ولدت تلك الحقبة الاستعمارية احباطات عدة لازالت آثارها قائمه لدى شعوب بلدان الجنوب التي تشعر بأنها كانت عرضة للاستغلال ونهب خيرات بلادها، هذه الخلفية جعلت من الأفراد في البلدان التي كانت عرضة للاستعمار تحاول البحث عن حياة أفضل في دول الشمال حيث توفر مواطن الشغل للباحثين عنها من الشباب خاصة أمام انتشار وسائل الاتصال والمواصلات، وفي عصر انتشرت فيه العولمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والاتصالية، حيث لم يعد بالإمكان تجاهل رغبات الشباب والعاطلين عن العمل وتطلعهم لفتح آفاق جديدة أمام مستقبلهم (قدور، 2007: 69).

خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كانت أوروبا تعاني من نقص شديد في أعداد العمال وهذا شجع على هجرة العمال العاطلين عن العمل من البلدان المستعمرة سابقاً إلى البلدان التي استعمرتها للبحث عن العمل حيث قدم هؤلاء المهاجرون فائدة كبيرة للبلدان التي استعمرتهم ولحكوماتهم، لقد شجعت الحكومات المرسله للمهاجرين هجرة العمال وهذا ساعد على إبطاء معدل نمو السكان والزيادة في العائدات من العملة الصعبة خلال التحويلات المالية إلى بلدانهم، وكانوا يأملون في تدريب بعض عمالهم لغرض الاستفادة منهم عند عودتهم، لقد كان تدفق العمال الأجانب إلى أوروبا سريعاً ومركزاً لدرجة كبيرة، حيث استقبلت ألمانيا الغربية وفرنسا في أواخر عقد الستينيات نحو ستة ملايين عامل أجنبي تركزوا في المدن الصناعية ومارسوا الأعمال اليدوية (علي، 2010: 214).

فعندما احتاجت أوروبا للأيدي العاملة لجأت إلى أفريقيا. لكن أوروبا في الوقت الحاضر لا تريد مزيداً من مهاجرين عاديين أفارقة، ولا تمنع في استقبال أفارقة متعلمين تعليماً عالياً من فنيين ومهندسين وأطباء

وأساتذة جامعات وما شابه ذلك. ولا تمانع أوروبا باستقبال من تحملت بلدانهم الفقيرة تكاليف تعليمهم وتدريبهم ليتولوا تقديم الخدمة المفيدة لأوروبا من اليوم الأول لدخولهم أوروبا أو للسماح لهم باستمرار البقاء. إن الكثير من هؤلاء تلقوا تعليمهم العالي وتدريبهم المتقدم في مؤسسات التعليم والتدريب الغربية. وبدلاً من أن تفرض أوروبا على هؤلاء الرجوع لأوطانهم لتقديم خدماتهم لمواطنيهم الذين يكونون في وضع أحوج إليهم من سكان أوروبا، تيسر لهم مهمة العمل والإقامة الدائمة بها. مثل هذا التصرف الغربي الترحيب بفئة من الأفارقة والوقوف ضد أخرى يظهر الغرب بأنه متحيز وغير عادل بل وأناني. ولكن في نفس الوقت يمثل المفضلون للاستقرار في الغرب عن العودة لخدمة من تحمل تكاليف تعليمهم فشل أنظمة التنشئة الاجتماعية في بلداننا. لأن النسبة الكبيرة من هؤلاء فضل البقاء في الغرب لضعف ولائه لوطنه الأصلي. صحيح أن نسبة صغيرة قد تكون نجت بأرواحها من ظلم أنظمة دكتاتورية متسلطة وغاشمة، أو نيران حروب أهلية تأتي على الأخضر قبل اليابس. لكن غالبية من فضل الاستمرار في الغرب إنما فعل ما فعل بناء على حساب دقيق للربح والخسارة المادية بالنسبة له شخصياً، بمعنى أن درجة أنانيته عالية، في مقابل تدني درجتي انتمائه لأهله ووطنه وولائه لهما (التير، 2008: 4).

وليبيا تعتبر إحدى أهم الدول الجاذبة للباحثين عن العمل منذ فترة مبكرة من التاريخ واستمرت حتى الوقت الحاضر، وجاءوا بالطرق القانونية والطرق غير القانونية نتيجةً لاحتوائها النفط وتسخير عائداته في مجالات التنمية التي شهدتها في مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بالعمالة الوافدة لما يتطلبه سوق العمل وليبيا بلداً للعبور ليس بالجديد بل يرجع إلى أواخر ثمانينات القرن الماضي، باعتبارها أرضاً لكل العرب، والليبيون لا يعلمون المهاجرون بتكبر أو تعصب، فيوجد في كل مجتمع أفراد خارجون عن المسار العام الذي تسلكه الغالبية العظمى.

"فمع أن الذي يعنينا في المنطقة التي نعيش فيها في هذا الشأن هي الهجرة المتمثلة في تحرك الأفارقة باتجاه أوروبا عبر البحر المتوسط. لكن الموضوع يثير الكثير من النقاش ومن الجهد في مختلف أجزاء العالم بين كل بلدين ومعدل البطالة في أحدهما عال، بينما يبدو أن الآخر يوفر فرصاً للعمل حتى ولو من فئة الأعمال الوضيعة ولكنه يضمن دخلاً يوفر مستوى معيشة لمن لا عمل له. مواطنون من البلدان الفقيرة يعملون بكل الطرق التي يمكن تخيلها للتسلل في داخل حدود البلدان التي قد يجدون فيها فرصة عمل. وأجهزة الأمن على الطرف الآخر تعمل ليلاً نهاراً لمتابعة المتسللين إما قبل عملية التسلل لمنع المحاولين، أو بعدها لإرجاع المتسللين إلى المناطق التي أتوا منها. الحدود التي تفصل بين المكسيك والولايات المتحدة تبدو وكأنها ساحة حرب، ومع ذلك يجد من نجح في التسلل من يرحب به أرباب العمل الذين يحتاجون إلى أيدي عاملة كثيرة خلال فصول معينة من السنة يستعينون بالمهاجر غير القانوني، لحاجة هذا لأي عمل فإنه يرضى بالفرصة التي تأتيه حتى ولو أنه يعلم جيداً أن الأجر الذي يتقاضاه يقل كثيراً عن ذلك الذي

يمكن أن يحصل عليه العامل الأمريكي. ويرضى أيضا بالعمل لساعات طويلة والعيش في ظروف سكنية غير جيدة. وعلى الطرف البعيد الآخر تجند استراليا أسطولاً لاعتراض السفن القادمة في اتجاهها محملة بمهاجرين لا ترغب السلطات الأسترالية في استقبالهم، بلدان أخرى في آسيا لها نفس الظروف التي وصفناها" (التير، 2008: 12).

وعلى أثر ذلك فالهجرة غير القانونية أحد أهم الموضوعات المطروحة على مستوى الأحداث الدولية التي يتم بحثها والحديث عنها بشكل مكثف يومياً في وسائل الإعلام من اللقاءات ومؤتمرات دولية. وهي موضوع اهتمام لدى الباحثين وخاصة الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم. وعلى الجانب الآخر نجد أن بعض الدول الأوروبية قد بدأت في تحسين حدودها، فعلى سبيل المثال قررت إيطاليا معالجة المشكلة بطرق غير قانونية ولا تمر عبر الاتفاقيات الدولية الرسمية المتعارف عليها، وتناقلت وسائل الإعلام العالمية أخبار تفيد بنجاح مؤسسات رسمية ايطالية في أبرام اتفاق تعاون مع الجماعات التي تشتغل في مجال الاتجار بالبشر المعروفة ونقصد مناطق الساحل الغربي والذي تنطلق منه (قوارب صناعة الموت) وكل يعلم ويدرك أن ليبيا تمتلك مراكز لإيواء المهاجرين غير القانونيين، وأن الظروف الحياتية داخلها صعبة وتكاد الإمكانيات متواضعة جداً وأن من يدير بعض هذه المراكز هم نفس الأشخاص الذين يمتنون هذه التجارة، والذين أبرمت معهم اتفاق التعاون.

### الموقع والموضع:

إن الموقع ليس هو الموضع، فالأول أعم وأشمل، ولا يمكن للثاني أن يكون مشكلة تختلط مع الموقع، والموضع وفقاً لرأي بعض الباحثين يعني الرقعة المساحية التي عليها المكان التي تعني نقطة، وقد تقترب فكرة الموقع في حدها الأدنى، مع فكرة الموضع في حدها الأعلى، وقد يتداخل المفهومين ويصعب التمييز بينهما (فريمان، 1979: 289).

تقع ليبيا في وسط طرف قارة أفريقيا الشمالي، ممتدة حدودها مع ساحل البحر المتوسط شمالاً، ومسايرة حدودها الجنوبية تشاد والنيجر، وتكون حدودها الشرقية مع جمهورية مصر العربية والسودان، أما غرباً فإن حدودها تتماشى مع حدود كل من جمهوريتي تونس والجزائر، تقدر مساحتها بحوالي 1.756.500 كم<sup>2</sup> منحصرة ما بين دائرتي عرض 18.45° - 10.33° شمالاً، وما بين خطي طول 9°-25° شرقاً، هذه المساحة الشاسعة ولحوالي 15 درجة عرضية شمالاً جنوباً وحوالي 16 درجة طولية شرقاً بغرب جعلت ليبيا رابع دولة بقارة أفريقيا مساحة بعد كل من السودان، والكونغو، والجزائر، بحدود تبلغ أطوالها كما جاء في كتابات أبو لقمة " 6500 كيلومتراً " والتي حددها بحوالي 4600 كيلومتر حدوداً برية من جميع الجهات الثلاث، حيث حدودها مع تشاد والنيجر 134 كيلومتراً، ومع مصر والسودان 1430

كيلومتراً، ومع تونس والجزائر غرباً 1295 كيلومتراً أطولها مع الجزائر، أما الحد الشمالي فطوله 1900 كيلومتراً حدود بحرية من بئر الرملة شرقاً إلى رأس جدير غرباً (أبو لقمة: 16، 1995-17).

فالموقع الجغرافي الذي تتمتع به ليبيا جعل منها منطقة عبور للهجرة غير القانونية، حيث برزت خلال السنوات الماضية ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى أوروبا وبالأخص إلى السواحل الإيطالية، بحيث أصبحت هذه الهجرة تشكل خطراً على ليبيا التي تمثل مكاناً جذاباً للمهاجرين غير القانونيين مما جعلها تتحمل العبء الأكبر، وإن الدولة الليبية تأثرت من الهجرة غير القانونية وجعل المهاجرين يسافرون إليها كبلد المقصد ويعبرون منها إلى أوروبا وهذا أسهم في نقل الأمراض المعدية وانتشار الجرائم وتفكيك النسيج الاجتماعي في مناطق الجنوب الليبي، فالسواحل الليبية لا تبعد عن جزيرة لامبيدوزا الإيطالية بأكثر من 300 كم فهي تشهد كل عام وصول الآلاف من المهاجرين غير القانونيين، وأصبحت ليبيا مركزاً للمهربين (غبارة، 2016: 2-3).

وفي أواخر الثمانينات من القرن الماضي عندما قررت الدول الأوروبية إغلاق حدودها في وجه المهاجرين واشترطت لدخول أراضيها الحصول على التأشيرة، هذا الإجراء لم يوقف الهجرة أو يقلل منها، فالإحصائيات تشير إلى استمرار هجرة الأفارقة غير القانونية عبر الأراضي الليبية إلى أوروبا، وبخاصة إيطاليا هرباً من الفقر والبحث عن حياة أفضل.

لقد قدّرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقرير لها حول النزوح و الهجرة غير القانونية في ليبيا الذي صدر في 2 فبراير 2018، أن نحو (704142) مهاجراً وصلوا إلى ليبيا من 40 دولة أفريقية، أبرزها النيجر، ومصر، و تشاد، والسودان، وغانا، حيث يمثل الوافدون من هذه الدول مجتمعة ما نسبته 66% من إجمالي المهاجرين في ليبيا، يقطنون في 99 بلدية و 551 محلة، وجاء في التقرير أن 73% من مهاجري دول جنوب الصحراء الكبرى يقيمون في غرب ليبيا، في حين يقطن 17% منهم في المناطق الجنوبية، 10% في المناطق الشرقية، حيث توزع هؤلاء المهاجرون، حسب المناطق والبلديات، وقد تركز العدد الأكبر في العاصمة طرابلس بعدد 154810 مهاجرين أي ما يعادل 22% من إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا في حين جاءت مدينة الخمس والمدن المجاورة لها في المرتبة الثانية، إذ يقطن فيهم نحو ( 93568 ) مهاجراً أي نحو 13% من الإجمالي، تليها مصراتة في المرتبة الثالثة، إذ يوجد فيها ( 88789 ) مهاجراً، ثم مدينة أجدابيا وبها ( 63572 ) مهاجراً ومدن الجبل الغربي يوجد فيها نحو (55027) مهاجراً، ومدينة الزاوية بها (33228) مهاجراً، وسبها فيها (31100) مهاجر، وذكرت المنظمة أن 92% من المهاجرين أي ما يعادل (65073) مهاجراً قدموا من 31 دولة أفريقية، في حين أن (53987) مهاجراً ما يشكل 8% جاءوا من دول الشرق الأوسط وآسيا، وهي بنغلاديش ومنها 35 ألفاً و 976 مهاجراً و سورية جاء منها (11695) مهاجراً، وفلسطين وجاء منها (3131) مهاجراً وأشار التقرير

إلى أن 74% من مهاجري آسيا في ليبيا يقيمون في المناطق الغربية، في حين يقيم 25% منهم في مناطق الشرق و 1% في مناطق الجنوب ويمثل البالغون منهم 90%، ويمثل الرجال 89%، وتمثل النساء 11%، وأوضح التقرير أن 59% من المهاجرين القصر كانوا بصحبة أحد والديهم، في حين 41% منهم بلا مرافقين، وتظهر الأرقام حجم الهجرة غير القانونية في ليبيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2018، 1).

لا شك أن تواجد هذا العدد من المهاجرين غير القانونيين يثير الخوف لدى عامة الناس بمختلف شرائحهم، ويتمثل الرفض المطلق استشعاراً منهم بحجم المخاطر التي تترتب على وجود هؤلاء الغريباء المجهولي الهوية، وهذا الرفض يشمل المهاجرين غير القانونيين من، الأفارقة والعرب على حد سواء، إذ أن بعض الليبيين يلقون باللائمة على المهاجرين غير القانونيين في انتشار الجريمة وخاصة بعد التحول والانقسام السياسي والأزمات التي تمر بها ليبيا، قد أسهم في حدوث تغيير ديمغرافي في جزء مهم جداً من ليبيا وهو الجنوب وتغيير وضع ليبيا على خارطة الهجرة غير القانونية بسبب الظروف التي تمر بها البلاد بدءاً من عام 2011 إلى الوقت الحالي الذي أعقبه انزلاق البلاد في الفوضى والصراع المسلح من أجل السلطة. كما أفادت المنظمة الدولية للهجرة في بيان لها صدر الثلاثاء 14/ كانون الثاني 2020 بأن 953 مهاجراً على الأقل، من بينهم 136 سيدة و 85 طفلاً، أعيدوا إلى الشواطئ الليبية في أول أسبوعين من عام 2020. وقد تم إنزال معظمهم من السفن في طرابلس حيث اصطحبوا إلى مركز الاحتجاز.

فالمهاجر قبل أن يتخذ قرار الهجرة غير القانونية عند عبوره الأراضي الليبية إلى شواطئ أوروبا التي هي حلم كل مهاجر يمر بمراحل، منذ اتخاذ قراره بالهجرة مروراً برحلة الصحراء، ووصول إلى ليبيا والاستقرار والعمل بعض الوقت إلى حين جمع المال لتغطية رحلة الموت، وبعدها الاتصال والترتيب للهجرة مع شبكات تهريب البشر وركوب القارب لعبور البحر المتوسط (رحلة الموت) ومنها الوصول إلى شواطئ إيطاليا، ومواجهة خطر الموت غرقاً نتيجة تحطم القوارب في البحر ونهاية الرحلة الأبدية والحلم الإفريقي الذي لم يتحقق. كما أن في المقابل هناك مخاطر تواجه المهاجرين عند عبورهم الصحراء ويعلمون أن الرحلة التي أنجزوها عبر الصحراء الأفريقية هي الأخرى رحلة ليست آمنة. والمعلومات حول الذين ماتوا خلال رحلة الصحراء قبل الوصول إلى المدن الساحلية كثيرة، فبعضهم مات قبل أن يدخل حتى الحدود الليبية وآخرون ماتوا في الصحراء الليبية، فالموت في الصحراء جوعاً أو عطشاً بسبب عدم معرفة الطرق الصحراوية أو الاستغلال من قبل شبكات التهريب. كما أن السلطات الليبية تعلن من حين إلى آخر العثور على جثث لموتى وغالبية المعنيين هم الذين بدؤوا الرحلة بدون أن تكون لديهم أية إمكانات فاضطروا لقطع المسافة مشياً على الأقدام. كما أن الخوف من السلطات الليبية بسبب عدم قانونية الدخول والتعرض للملاحقة القانونية والتعرض لخطر العدوى بالأمراض نتيجة لوضعهم في أماكن مكتظة بالمهاجرين غير القانونيين بانتظار موعد الترحيل وركوب البحر عبر قوارب الموت المتهالكة إلى الشواطئ الأوروبية.

وبالنظر إلى امتداد المساحة، والوضع الذي عليه حدود ليبيا يتضح أن الحدود من الجهات الثلاث كان أطولها الحدود الشرقية مع مصر والسودان، تليها الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر بفارق 90 كيلومترا لصالح الاتجاه الشرقي، تم الحدود الغربية بفارق 45 كيلومترا، وتكون الحدود البحرية أطول حدود متفردة على الطرف الشمالي وربما في القارة بأكملها، هذه الفوارق الحدودية مسافة لم تكن ذات جدوى سياسية حيث هي متقاربة لم تزد على 90 كيلومتراً حدوداً برية على أبعد الاحتمالات، ولكن لأكثر من 705 كيلومتراً حدوداً بحرية على أبعد الاحتمالات، وهو ما جعل ليبيا بوابة إفريقيا من الجهة الشمالية صوب البحر المتوسط ومنه إلى أوروبا وليكون تدفق الوافدين من جميع جهات القارة عبر الحدود البرية أكثر مما هو عن طريق البحر والجو، وتكون الحدود الجنوبية وربما الشرقية والغربية هي المعابر لهؤلاء المهاجرين غير القانونيين) فهل يا ترى ساهم طول الحدود البرية الجنوبية والشرقية والغربية في جعل المهاجرين القادمين من قارة إفريقيا بشكل غير قانوني يعبرون طرق سرية وليكون المشي على الأقدام، أو المساعدة بالركوب عبر خزانات صحراوية أخرى عابرة مسالك غير محدودة، أمراً لا مفر منه. كما أن بعض المدن الساحلية اكتسبت شهرة بأنها المواقع التي تنطلق منها (قوارب صناعة الموت) التي تنقل المهاجرين غير القانونيين إلى أوروبا ولهذا وأصبحت ليبيا الأكثر تردداً على الساحة الدولية ومشكلة تقلق أغلب دول العالم، ومن أهم القضايا المطروحة بشكل مكثف ويومي ومحور اهتمام عدد كبير من مسؤولين وباحثين وسياسيين وصحافيين من لقاءات ومؤتمرات دولية وبالرغم من أن بعض الدول الأوروبية تقدمت بمساعدات واقتراحات في التعامل مع سونامي الهجرة غير القانونية الذي تتعرض له ليبيا خلال السنوات العجاف الأخيرة من نقشي كافة ثقافة السلب والنهب والاتجار بأرواح البشر، تفضل مقترحات غامضة لتصل إلى مستوي التوطين للأفارقة على الأراضي الليبية، وحدث تغيير ديمغرافي وهنا أقصد مناطق الجنوب المنسي. وعليه يجب أن تكون المساعدات والاقتراحات واضحة وذات فاعلية واقعية على أرض الواقع وليست حلول توجهها حلول سياسية وأمنية واقتصادية وفي المقابل لن تكون ليبيا معسكراً أو مكباً للمهاجرين غير القانونيين.

### معنى الهجرة:

إن أي تعريف دقيق وشامل للهجرة والذي عرفته المجتمعات البشرية الحديثة والقديمة ليس بالأمير السهل، إذ يعد مفهوم الهجرة من المفاهيم التي تحظى باهتمام بالغ في أدبيات علم الاجتماع، وعلى وجه التحديد في مجال الدراسات الديموغرافية، ولهذا فإن العديد من المصادر تحفل بكثير من التعريفات لهذا المصطلح، والمتمعن يري أن الإسلام تعامل تعامل راقياً مع الهجرة فقدم نموذجاً حضارياً إنسانياً في التعامل مع الإنسان وظواهر حياته وحضارته وتفاعله، وهذه الحضارة التي امتدت من الشرق إلى الغرب لم يكن لديها أي مشكلة في انتقال الناس إلى حواضرها ولم تكن لديها مشكلة في التعامل مع الأعراق والطوائف بل احتضنت الجميع ودفعتهم إلى الرقي.

يقول "هال هلمان": (تصور أن تغادر كل أصدقائك، ومعظم أقبائك، وكل شيء قدر لك أن تعرفه في حياتك، كل ذلك تتركه وراءك لتذهب إلى بلد آخر غريب عنك تماماً، حيث يحتمل ألا تستطيع حتى مجرد الحديث بلغته، إن إقدام أي شخص على ذلك يتطلب قدراً كبيراً من الشقاء في البلد الأصلي).

### الهجرة لغة و اصطلاحاً:

" هي ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، إلا أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة إلى أرض الوصول، معنوية لا طبيعية، فيقال: "هجرة الشيء هجراً إذا تركته وأغفلته" (الشهاوي، 2009: 14).

فالهجرة ليست ظاهرة جديدة إلا أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً من عملية التكامل العالمي وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم" (الصباغ، 2005: 331).

كما تعني الهجرة انتقال الأفراد أو الجماعات من خارج حدود دولتهم الإقليمية إلى دولة أخرى بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة رغبة في تحسين ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو لغيرها من الأسباب الأخرى (الفائدي، 1997: 276).

كما يأخذ التعريف الاجتماعي للهجرة بالأسباب الاجتماعية على أنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى موطن آخر للارتزاق وكسب المال أو لأي سبب آخر. فالفرد الذي يرغب في الهجرة ليست لديه معلومات عن فرص العمل ونوعه المتوفرة خارج بلده فضلاً عن عدم معرفته بالقوانين والحقوق في حالة عمله في بلد المهاجر إليه، حيث يقدم له الأقارب والأصدقاء في بلد الهجرة كل المعلومات حول طبيعة المهن، وسوق العمل، وساعات العمل، وسبل العيش، والمسكن وكيفية الحصول على الإقامة، وأثبتت العديد من الدراسات أن قرار الهجرة هو قرار فردي وجماعي في الوقت نفسه.

ومن هنا يتخذ مفهوم الهجرة ترك مكان الإقامة الأصلي للإقامة في مكان آخر فالهجرة هي المغادرة والتوجه من بلد معين بغرض الاستقرار في بلد آخر كما تنص المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أن جميع الأشخاص لهم الحرية في التنقل والمغادرة من بلدهم إلى أي بلد والعكس، وهذا يحدث في ظروف محدودة جداً "وتخضع مشكلة الهجرة إلى العديد من الإجراءات الرسمية والدولية والقيود المانعة لها وتفرض الدول قيوداً على حق الفرد في مغادرة إقليمه، ويذهب البعض إلى إن الهجرة للعمل هي ترك الشخص موطنه الأصلي سعياً وراء العمل في بلد آخر ويكون في الغالب فترة العمل وأحياناً الاستقرار لمدة طويلة في بلد المقصد" (المنظمة الدولية للهجرة، 2006: 21).

فالتسهيلات التي يمكن أن يقدمها المجتمع من المعلومات عن المناطق التي يمكن الهجرة إليها، يعدّ حافظاً لكسر الحاجز النفسي بينهم وبين المجهول الذي ينتظرهم، ويساعدهم في اتخاذ قرار الهجرة من أقارب وأصدقاء، ليقدموا لهم التسهيلات والمساعدات في بداية الهجرة حتى ينجحوا في التكيف النفسي والاجتماعي مع الوسط المحيط بهم، وهذا يمثل أكبر تحدٍ يواجهه المهاجرون في أيامهم الأولى حيث إن فشلهم في التكيف النفسي والاجتماعي قد يدفعهم إلى العودة مكان إقامتهم الأولى.

### معنى الهجرة غير القانونية:

**1- الهجرة:** إن الهجرة هي عملية انتقال، أو تحول، أو تغيير فيزيقي لفرد، أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل أو خارج حدود البلد (جلبي، 1984: 218).  
هذا التعريف يتناول الهجرة بمفهومها العام الداخلية منها، والخارجية، والذي يعنينا من هذا التعريف الهجرة الخارجية ذات الصبغة غير القانونية، وما تثيره من مشكلات بالنسبة للمجتمع المصدر، ومجتمع العبور، والمجتمع المستقبل.

فمفهوم الهجرة غير القانونية، هو كل من ترك موطنه ومجتمعه الأصلي والتحق بموطن ومجتمع آخر من أجل الهجرة، دون الحصول على إذن صادر عن السلطات المخولة بمنح هذا الإذن في المجتمع الجديد. ويستتبع عدم الحصول على مثل هذا الإذن للمهاجر مطاردته أمنياً وقانونياً، وترحيله إلى بلده الأصلي أو إلقائه على حدود أي من الدول الأخرى في حالة ضبطه. ولا يسمح للمهاجر غير الشرعي بالحصول على جنسية الدولة، ومن ثم عدم السماح له بالتمتع بالحقوق والمزايا التي يخولها قانونها. ومن هذه الحقوق السماح للمهاجر بالإقامة الدائمة أو المؤقتة وحرية التنقل والعمل والمشاركة السياسية، وغيرها.

**2- الهجرة غير القانونية:** "انتقال الأفراد والجماعات إلى أوطان غير أوطانهم (الانتقال إلى داخل المكان)، خفية أو تسلياً عبر طرق غير مشروعة، أي عبر حدود الدولة خارج منافذ العبور (بطرق مخالفة للقانون)، وذلك باستخدام مختلف طرق الغش والتدليس والرشوة والتحايل (تزوير وتزييف المستندات والوثائق الرسمية)، ودونما القيام بتسوية أوضاعهم القانونية لاحقاً. ويستتبع جريمة الهجرة غير القانونية جريمة الإقامة غير قانونية. تمثل جميع هذه المخالفات مشكلة في حد ذاتها، إلا أنها تمثل كذلك بداية لمشاكل عديدة أخرى تلحق بالهجرة غير القانونية" (كاره، 2008: 126).

**3- الهجرة غير القانونية في القانون الليبي:** "تعرف بأنها دخول البلاد أو الخروج منها من غير الأماكن المحددة للدخول والخروج، ودون إذن من الجهات المختصة ودون تأشيرة صحيحة صادرة من الجهات المخولة بمنح تأشيرة الدخول " (الغرياني، 2012: 27).

4- الهجرة غير القانونية حسب منظمة العمل الدولية: "هي الحالة التي يكون بموجبها المهاجر خلال سفره، أو عند وصوله أو خلال إقامته أو عمله مخالفة للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والإقليمية أو التشريع الوطني" (أبوروينة، 2017: 19).

وبهذا فإن الهجرة غير القانونية: هي انتقال الأفراد من حدود دولتهم إلى حدود دولة أخرى بطرق غير قانونية مثل التسلل عبر الطرق الصعبة في الصحراء، ودون أوراق رسمية أو قانونية تثبت هويتهم لأجل الوصول إلى أهدافهم حتى لو كلفهم ذلك حياتهم.

#### أنواع الهجرة:

1. الهجرة المؤقتة: ويقصد بها تحركات السكان من منطقة إلى منطقة أخرى، وقد كانت هذه التحركات على شكل فردي أو جماعي، وهي غالباً ما تتم في مواسم أو فصول بعينها وتتصف بأنها ذات طابع زمني قصير، حتى وأن تجاوزت في بعض الأحيان حدود القطر الواحد، ومن أهمها حركات الزراع ما بين المناطق الريفية، وبالذات من القرى إلى أمكنة جني المحاصيل الزراعية في مواسمها، وحركات الرعاة وحركات الصيادين (الصقور، 2013: 34).

2. الهجرة القهرية والقسرية: في الهجرة القهرية يخضع المهاجر لنظام الدولة التي يرغب في البقاء فيها ، بينما في الهجرة القسرية، ليس للمهاجر الحق في الاختيار كنقل عمال غير مهرة قسراً إلى مناطق أخرى، وكنقل الأوروبيين لنحو مليون فرد من غربي أفريقيا إلى العالم الجديد (سهاونه وآخرون، 2003: 167).

3. الهجرة الخارجية العكسية: وهي عودة الأفراد بعد تحسن ظروف بلدانهم إلى مواطنهم الأصلية، التي تركوها في فترات سابقة بسبب الحروب أو الفقر أو الاضطهاد السياسي أو الديني، وقد لا يعود نفس الجيل، فقد يعود الجيل الثاني أو الثالث وأيضاً قد لا يعودون إلى نفس القرية، أو المدينة التي كانوا يعيشون فيها قبل الهجرة (الفائدي، 1992: 189).

4. الهجرة الداخلية: وهي التي ينتقل فيها أفراد الوطن الواحد من مكان أقامتهم الأصلية إلى مكان آخر إما بسبب تدني مستوي المعيشة في البيئة الأصلية، أو انتشار البطالة وانخفاض مستوي الدخل، وتبقي هذه الهجرة داخل حدود الوطن وتختلف عن الهجرة الخارجية بأنها اقل تكلفة مع سهولة الانتقال، وعدم حاجة المهاجر إلى لغة جديدة أو معطيات ثقافية كما هو الحال في الهجرات الخارجية أضف إلى ذلك سهولة العودة إلى مكان أقامته الأصلي دون أية صعوبات تذكر وهو ما يسمى بالهجرة العكسية.

5. الهجرة الاضطرارية: تعني نقل أفراد أو جماعات من أمكنة إقامتهم الأصلية إلى أمكنة أخرى، أو إجبار السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات أو الكوارث البشرية كالحروب (جلبي، 1984: 260).

6. الهجرة الطوعية: وتحصل بالاختيار الحر دون ضغوط أو مسببات خارجية، حيث تكون الأسباب الاقتصادية الدافع الرئيس لها، وذلك بهدف تحسين الوضع المعيشي للمهاجر (حمد، 2008: 194).

7. الهجرة النهائية: ويقصد بها الاستقرار والعيش النهائي في البلد المهاجر إليه.

8- هجرة فردية: ويقصد بها الهجرة التي تتم بشكل فردي، يقوم بها أفراد لأسباب مختلفة.

9. الهجرة الجماعية: وهي التحركات السكانية الكبيرة التي تتألف بشكل رئيس من مجموعات سكانية تهجر بسبب الجفاف أو الاستعمار وفي المراحل المتأخرة من الاستعمار يصبح هذا النوع من الهجرات أسري أو فردي (سهاونة وآخرون، 2003: 165).

10. الهجرة الاختيارية: هي هجرة الأفراد أو الأسر من دولة إلى أخرى بمحض إرادتهم ودون اختيار من قبل الدولة مع الأخذ في الاعتبار الإقامة المؤقتة (الفائدي، 1992: 259).

#### الاختراقات القانونية للمهاجرين غير القانونيين:

الذي يهمنها هو الجرائم التي يرتكبها، أو يسهم في ارتكابها، المهاجرون غير القانونيين. ويأتي على رأس هذه الجرائم، مخالفة القوانين والتشريعات النافذة لدخول الأجانب إلى البلاد والخروج منها، التي تمثل خرقاً للقانون واستباحة للتراب الليبي والضرب عرض الحائط بسيادة الدولة فوق أراضيها. وبسبب عدم إمكانية حصر عدد الأجانب، ولو بصورة تقريبية (العرب والأفريقيين والآسيويين ومن سواهم من الجنسيات والجنسيات الأخرى)، وبخاصة منهم الأجانب من المهاجرين غير قانونيين (المتسللين)، يصبح من الصعوبة بمكان، تحديد كمية ونوعية ومدى الاختراقات الأمنية التي يحدثونها أو يتسببون فيها. ومن ذلك نلاحظ التالي:

1- صعوبة السيطرة على الهجرة غير قانونية، أو حصر أعدادها وجنسياتها، على الرغم من مما تبذله الدولة والمجتمع الليبي من جهد في سبيل تحقيق ذلك. ومن هذه المشكلات والصعوبات ما يتطلب الأمر اتخاذه من إجراءات، وتخصيصه من أموال وإمكانات، في سبيل حصرها ومتابعتها ومكافحتها وتوفير الإقامة اللازمة للمتسللين المقبوض عليهم وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

2- بسبب عدم إمكانية حصر الأعداد الوافدة إلى ليبيا، فإنه يصعب إجراء مقارنة لعدد الجرائم المرتكبة من قبل أجنب خلال السنوات المتعاقبة، وإيجاد نسبتها ومعدلاتها بحيث يمكن تحديد ما يطرأ عليها من زيادة

أو نقصان لكل 100000 أجنبي، مقابل الإجمالي العام للجرائم المكتشفة والمبلغه للشرطة (عدد الجرائم المرتكبة سنويا مقابل عدد ما يرتكب منها من قبل أجانب).

3- صعوبة التمييز بين جرائم المقيمين القانونيين والمقيمين غير القانونيين، كمؤشر دال على الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمة بالنسبة للمقيمين مقابل غير المقيمين، وهل أنه لمخالفة قوانين الهجرة والإقامة علاقة بارتكاب الجريمة من عدمه. كذلك أهمية معرفة ما إذا كان لدخول البلاد خلصة علاقة بالتخطيط المسبق لاستخدام البلاد كنقطة عبور إلى أوروبا، أو لمجرد الحصول على مصدر رزق، أو من أجل ارتكاب الجريمة داخل ليبيا (القتل العمد- جرائم الثأر مثلا، أو جرائم السرقة، وتجارة وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية، وغيرها من المواد والخدمات الممنوعة والمحرمة وخلافه) (كاره، 2008: 134-135).

4- ما يشكله الأجانب من خطورة إجرامية تلحق ضررا بالمجتمع الليبي وتؤثر سلبا على أمنه الاجتماعي والجنائي والوطني، وعلى اقتصاده وانجازاته وخططه التنموية، مقابل الجدوى التي تتحقق من قيام العمالة الوافدة بالإسهام في تنفيذ هذه الخطط، والقيام بأعمال البناء والتشييد، والعمل في الصناعة والتجارة والزراعة، وتقديم غير ذلك من الخدمات، مقارنة بنفس الخطورة التي يشكلها مرتكبو الجرائم من الليبيين.

5- من أجل تقادي وقوع مثل هذه الجرائم أو من أجل الحد منها ومن تبعاتها الضارة، يجب وضع حد لتواجد هؤلاء، وذلك بالعمل على تشديد الرقابة على الحدود والمناطق المجاورة لها من أجل حمايتها ضد الهجرة غير قانونية، والتخلص من المشاكل التي يخلفها وجود غير المرغوب فيهم من الأجانب، وبخاصة منهم المقيمين غير قانونيين، بالذات، بغض النظر عن أعدادهم أو جنسياتهم أو الأسباب التي دفعت بهم إلى المكوث في البلاد بشكل غير مشروع أو الدخول إليها بأساليب غير مشروعة (المواد 17 و18 و19 من القانون رقم (6) لسنة 1987).

#### جرائم المهاجرين غير القانونيين:

من المعلوم أن أية دراسة علمية في مجال الجريمة لا يكمن أن تصل إلى نتائج مفيدة إلا بتوفر إحصائيات دقيقة، تعطي صورة واضحة عن حالة الجريمة من حيث ارتفاعها وأنماطها ولكن هناك حقيقة من الضرورة أن نضعها في الاعتبار وهي وجود بعض الصعوبات والمشكلات التي تواجه الإحصاء في مجال الجريمة مثل الأرقام المطموسة المتمثلة في أن الإحصائيين لا يمكنهم العلم بكل جريمة تقع، وأن كل ما يسجله الإحصاء لا يعبر عن الواقع تعبيراً أميناً، فعدد كبير من الجرائم قد ترتكب ولا يتم كشفها، وكثير من الجرائم يبلغ عنها ولا يعثر على مرتكبيها. وبالرغم من الصعوبات فأنا نعود إلى الحقيقة الأولى وهي ضرورة الرجوع

إلى الإحصائيات عند الخوض في دراسة موضوع يتعلق بالجريمة مهماً كان بها من أوجه قصور أو نقاط ضعف لأنها المصدر الأساسي لها.

وبسبب عدم وجود تصنيف للأجانب المقيمين على الأراضي الليبية، فإن مفهوم "جرائم المهاجرين غير القانونيين" ستشمل جميع الجرائم المسجلة ضد أجانب. كذلك فإن مرتكبيها هم من المتهمين والمدانين. وعلى الرغم من كون "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، فإن توجيه الاتهام ضد شخص ما بارتكاب جريمة من قبل النيابة العامة بشكل جدي، بناء على ما تجمعه الشرطة من استدلالات بشأنها، قد يعد في حكم الإدانة من الناحية الشكلية بشيء من التجاوز. ثم إنه ليس هناك وسائل أخرى لدراسة معدلات الجريمة واتجاهاتها باعتماد عدد المدانين فقط دون المتهمين خلال نفس العام الذي يقع فيه ارتكابها. وبهذا، فإننا سنتناول دراسة معدلات جرائم الأجانب واتجاهاتها باعتبار إجمالي عدد المتهمين والمدانين، طبقاً لما هو متبع في مثل هذه الدراسات. نذكر فيما يلي أمثلة عن جرائم الأجانب خلال الأعوام السبعة الأخيرة، من العام 2012 حتى العام 2016، من أجل تحديد ما طرأ عليها من تغير، ومدى ما تسببت فيه من أضرار ومخاطر لحقت بالفرد والمجتمع.

يشير التقرير السنوي عن حالة الجريمة الصادر عن وزارة الداخلية، المتضمن عدد الجرائم المسجلة ضد أجانب ومنهم مهاجرون غير قانونيين، لعام (2012) عدد (1124) جريمة اتهم فيها عدد (1646) متهماً من جنسيات مختلفة منهم عدد (1165) متهماً ومتهمة من جنسيات عربية وعدد (433) متهماً ومتهمة من جنسيات أفريقية وعدد (48) متهماً ومتهمة من جنسيات آسيوية وأوروبية. وسجلت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل العرب والأجانب (4.17%) تقريباً لإجمالي الجرائم المسجلة بليبيا البالغ عددها (26923) جريمة. أما لعام (2013) فقد سجل عدد (551) جريمة اتهم فيها عدد (862) متهماً من جنسيات مختلفة منهم عدد (626) متهماً ومتهمة من جنسيات عربية وعدد (203) متهم ومتهمة من جنسيات أفريقية وعدد (33) متهماً ومتهمة من جنسيات آسيوية وأوروبية. وسجلت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الأخوة العرب والأجانب (2.54%) تقريباً لإجمالي الجرائم المسجلة بليبيا البالغ عددها (21665) جريمة. وخلال العام (2014) سجل عدد (383) جريمة اتهم فيها عدد (596) متهماً من جنسيات مختلفة منهم عدد (354) متهماً ومتهمة من جنسيات عربية وعدد (213) متهماً ومتهمة من جنسيات أفريقية وعدد (29) متهماً ومتهمة من جنسيات آسيوية وأوروبية. وسجلت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل العرب والأجانب (4.41%) تقريباً لإجمالي الجرائم المسجلة بليبيا البالغ عددها (13503) جريمة. أما لعام (2015) فقد سجل عدد (369) جريمة اتهم فيها عدد (546)

متهماً من جنسيات مختلفة منهم عدد (332) متهماً ومتهمة من جنسيات عربية وعدد (196) متهماً ومتهمة من جنسيات افريقية وعدد (18) متهماً ومتهمة من جنسيات آسيوية وأوروبية. وسجلت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل العرب والأجانب (5.36%) تقريباً لإجمالي الجرائم المسجلة بليبيا البالغ عددها (10183) جريمة.

وخلال لعام (2016) سجل عدد (510) جريمة اتهم فيها عدد (681) متهماً من جنسيات مختلفة منهم عدد (380) متهماً ومتهمة من جنسيات عربية وعدد (277) متهماً ومتهمة من جنسيات افريقية وعدد (24) متهماً ومتهمة من جنسيات آسيوية وأوروبية. وسجلت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل العرب والأجانب (5.43%) تقريباً لإجمالي الجرائم المسجلة بليبيا البالغ عددها (9387) جريمة.

وعلى الرغم من انخفاض معدلات جرائم الأجانب من حيث الكم فإن جرائمهم كانت ولا تزال تتفاقم من حيث الكيف، أي من حيث النوع والتصنيف والأسلوب الإجرامي إذ بالرجوع إلى التقرير السنوي عن حالة الجريمة وتقارير الشرطة عن السنوات الأخيرة، يتضح بأن الهجرة غير قانونية، ولأسباب ذكر البعض منها أعلاه، تؤدي إلى ارتفاع حدة الجريمة وارتكاب نسبة كبيرة من الجرائم شديدة الوقع على كل من الفرد والمجتمع.

ويرتكب المهاجر غير القانوني البعض من هذه الجرائم بتخطيط مسبق وبأساليب عنيفة لم يسبق للمجتمع الليبي أن واجهها. ومن ذلك ما يقترفه هؤلاء من جرائم القتل العمد والاعتداء الجسيم الذي تنفذه عصابات إجرامية مسلحة تتكون من عدد من الأفارقة الجناة، ضد أسر بأكملها بدافع السرقة من المنازل، إلا أن البعض منها كان ينتهي بجرائم قتل واعتداءات وأضرار جسدية وخسائر مادية تلحق بأهل المنزل من رجال ونساء وأطفال. فيما يلي نذكر أمثلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة من قبل أجانب (أفارقة وعرب)، خلال العام (2016) حيث ارتكب الأجانب ما مجموعه عدد (25) جريمة القتل العمد وهي الجريمة الأخطر على الإطلاق. واتهم بارتكابها العرب والأجانب عدد (7) و(18) من جنسيات أفريقية. في حين جريمة تعاطي الخمر وتصنيعها وبيعها التي اتهم بارتكابها عدد (44) منهم عدد (25) متهماً من جنسيات عربية و(19) من جنسيات أفريقية؛ السرقة من المنازل (27) من قبل العرب والأجانب و(18) جريمة من جنسيات أفريقية. وفيما يتعلق بالسرقات الأخرى واتهم بارتكابها العرب والأجانب عدد (93) جريمة وعدد (99) جريمة من جنسيات أفريقية.

## الهروب من الموت إلى الموت:

تتسم الهجرة في ليبيا بأنها تتكون من المهاجرين الذكور ويوجد بينهم نساء وأطفال، العرب والأفارقة وهؤلاء هم صغار السن الذين يطمحون في تحسين أوضاعهم وأوضاع أسرهم الاقتصادية ويعانون من البطالة والفقر. كما يوجد من هو هارب من جحيم الحروب الأهلية، والصدمات المسلحة الأفريقية. فعندما يصل المهاجرون غير القانونيين من أفريقيا جنوب الصحراء، يستقرون غالباً في المدن الكبرى كطرابلس ومصراته والزاوية، في ضواحيها أو في أطرافها، ويسكنون في المباني والأماكن التي يعملون بها التي لا تزال تحت التنفيذ، كما يعيش بعضهم في مناطق معينة بالمدن وهي مناطق عادة ما تتسم بأنها فقيرة وآيلة للسقوط ومهجورة من قبل السكان الأصليين كما هو الحال في المدينة القديمة بمدينة طرابلس. كما يسكنون بالمناطق الفقيرة يطلق عليها أحزمة الفقر في المدن الكبرى والمتوسطة الحجم.

وهذا بلا شك مظهر خطير قد يهدد أمن واستقرار المجتمع. فهم يقيمون بطرق غير قانونية يعاقب عليها القانون الليبي بالسجن والطرده من البلاد. وهم في أثناء هذه الإقامة غير قانونية ويؤدون الكثير من الأعمال مثل حمل البضائع وغسيل السيارات، وبيع العملة، كما يقومون بتنظيف الشوارع، أو العمل في الورش والأسواق، وكل هذه الأعمال التي يعملون بها لا تحتاج إلى تأهيل سوى مجهود عضلي. ويستقرون خلال هذه الفترة إلى حين تدبير هجرتهم عبر قوارب الموت وغالباً ما تمتد من أشهر أو سنة أو أكثر، وهذا يتوقف حسب ما يتوفر لهم من جني المال، والغرض من هذا الاستقرار هو جمع المال لدفع أجرة السفر لعبور البحر المتوسط عبر قوارب الموت المتهاكلة إلى إيطاليا حلم كل مهاجر غير قانوني (وكأنها الجنة التي ينتظرها الأفارقة) وغالباً تدفع قيمة هذه الرحلة بالدولار الأمريكي ويتم تحديده مع شبكات التهريب.

وهنا تبدأ رحلة البحر المتوسط عبر قوارب الموت فهي أشبه بالخيال، وهي مغامرة غير آمنة محفوفة بالمخاطر بالإضافة إلى أنها غير قانونية. ولكن السؤال الذي قد يتبادر للذهن ما الذي يبحث عنه هؤلاء المغامرون بأرواحهم إلى المجهول؟ فكيف يركب عدد كبير في القارب وهذا القارب يحمل عدداً أكبر من حمولته، واحتمال الموت غرقاً احتمال كبير جداً، وعندما تستمر الرحلة وغالباً ما تكون ليلاً، ويبدأ ينفذ الطعام والماء الموجود معهم، فيضطر المغامرون المهاجرون إلى شرب ماء البحر وتناول قليل من الطعام، وهنا تبدأ قصة (قوارب صناعة الموت) المتهاكلة وقائدها هو الآخر مهاجر يقوده دون أجر، وبالاتفاق مع المهرب على الأراضي الليبية، أن يقوم بهذا العمل لقاء إعفائه من دفع الأجر، وإذا ما وصل المسافرون إلى شواطئ إيطاليا فتلك قصة أخرى، وأن كل من نجا من الموت بأعجوبة وأمسكت به قوات الأمن الأوروبية فإن المعاملة معهم قاسية جداً ومهينة قبل أن يتم ترجيعهم. ومع هذا لا يعارض من تعرض للموت ونجا عن إعادة الرحلة، ومنهم بالفعل من كرر ذلك. أما السيناريو الثاني من القصة أن كان من يقود القارب هو أحد أفراد عصابة التهريب فيقوم بالكذب عليهم ويقوم بإنزالهم على شاطئ مدينة ليبيا بحرية

قريبة من نقطة انطلاقهم، ويجبرهم على النزول من القارب، ويقول لهم هذه شواطئ إيطاليا، هذه الجنة التي تبحثون عنها وما قد تحقق حلمكم وهنا يجدون أنفسهم مرة أخرى في الشواطئ الليبية وليس على الشواطئ الإيطالية، الحلم الذي لم يتحقق وفي بعض الأحيان أيضاً يقعون في أيدي الدوريات الأمنية الليبية البحرية فيتم حجزهم في مراكز الحجز إلى حين يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. ومع هذا فالبيانات تظهر بين الحين والآخر كيف يموت الأفارقة بالمئات غرقاً في عرض البحر المتوسط.

ولقد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة في تقريراً لها لسنة 2018 إن عدد من لقوا حتفهم أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط من شمال إفريقيا إلى أوروبا هذا العام عن 1500 شخص، وذلك للسنة الخامسة على التوالي. ويأتي هذا على الرغم من انخفاض عدد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر إلى إيطاليا بنسبة 80% مقارنة بالعام الماضي. ووفقاً للمنظمة فإن عدد العابرين في مثل هذا من عام 2016 كان أكثر من ربع مليون، ولكن هذا العام خاطر نحو خمس هذا العدد فقط بحياتهم، وغلباً في قوارب غير مناسبة للإبحار، وهو ما يجعل عام 2018 من أكثر السنوات دموية بالنسبة للمهاجرين وأن واحداً من كل 17 شخصاً يموت أثناء محاولته العبور إلى إيطاليا، في حين أن عدد الوفيات في الطريق إلى إسبانيا يبلغ واحداً من كل 70 شخصاً تقريباً كما ذكرت المنظمة في تقريرها، أن أكثر من 55 ألف مهاجر دخلوا أوروبا عن طريق البحر هذا العام حتى الخامس والعشرين من يوليو. مقارنة بأكثر من 111 ألفاً في هذا الوقت من العام الماضي، وأكثر من 250 ألف في هذا الوقت من عام 2016 (تقرير المنظم الدولية للهجرة، 2018).

#### المشكلات الاجتماعية للهجرة غير القانونية:

تعني الهجرة عملية تفاعل اجتماعي بين الإنسان والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وهي أيضاً ملاذاً يلجأ إليه الفرد نتيجة لعدم تكيفه مع الأوضاع القائمة في المجتمع الذي يعيش فيه والتي لا تتيح له فرصة في تحقيق كفاءته والاستفادة من قدراته المختلفة بهذا يجعله يعاني من توترات داخلية تعجزه عن إحداث تغييرات اجتماعية جذرية، لهذا فإن الفرد يلجأ إلى الهجرة كوسيلة للتخلص من هذه التوترات المكانية والاجتماعية التي يتمناها في إطار المكان الذي يهاجر إليه لتحقيق احتياجاته (شكري وآخرون، 1992: 349).

" فظاهرة الهجرة تتأثر بالبناءات المجتمعية والمؤسسية في البلاد المصدرة للهجرة وفي البلاد المستقبلية لها، لعل الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة الذي يظهر بوضوح في تغير وظائفها نتيجة غياب رئيسها، إلى تداعيات هذا الوضع علي تربية الأبناء والعلاقات الاجتماعية مع بقية الأقارب" (التير، 2008: 4).

إذ أنه بانتقال المهاجر من مكان إلى آخر يقطع صلاته التي كانت تربطه بجماعته القديمة فالهجرة تخلص الفرد من معظم التزاماته الاجتماعية، ويفقد كل فوائد ومزايا الترابط الاجتماعي، وهو لا يحصل علي

مركز أو مكانة في مجتمعه الجديد وإنه مضطر إلى أن يخلع عن نفسه دور مواطن أصيل ويتخذ دور الغريب. ولذلك يفكر المرء ملياً في فكرة الهجرة، ذلك لأن المهاجرين مطالبون بالتكيف مع المجتمع المهاجر إليه، ومطالبون بالانصياح لثقافته، ومطالبون بتكوين علاقات اجتماعية مع أفرادهم رغم عدم ترحيبهم بهم في كثير من الأحيان. لكن لاشك أن مرارة الحرمان والعيش في الوطن الأم أشد وقعاً على المرء من آلام الغربة وقسوة أفراد الوطن المهاجر إليه. لهذه الاعتبارات وغيرها كثير ما يغامر المرء بالهجرة، وقد يدفع كل ما لديه ثمناً للوصول إلى وطن آخر، تاركاً أهله وذويه وأقاربه وأصدقاءه وثقافته، وتاركاً المكان الذي ترعرع فيه وذكرياته وكل ما يشعره فيه بالحنين والتعلق.

إن المهاجرين القادمين إلى ليبيا من مختلف الدول الأفريقية، كان بينهم اختلاف كبير وتباين عميق بين العادات، والتقاليد، والمعاملات، والتوجهات، التي أكدتها الظروف الخاصة لهؤلاء المهاجرين، ومن الضروري أن تلعب مثل هذه الهجرات دوراً في تغيير النسق الاجتماعي لمجتمعنا. كما وتعد الهجرة أحد أهم أسباب التباين حول التأثيرات الديمغرافية السلبية التي تحدثها الهجرة، القانونية منها وغير قانونية على حد سواء، بالنسبة للليبيين. كذلك تؤدي الهجرة إلى مزيد من التعدد، وتنوع العمالة الوافدة لكونها من جنسيات مختلفة وثقافات متباينة دفعت المهاجر إلى السعي للحصول على سكن وإقامة في تجمعات خاصة بهم تحمل أسماء وعناوين لدولهم، كحي الكامبو المعروف في منطقة أبي سليم وغيرها وقد أدى ذلك إلى توزع إقليمي على مناطق مختلفة من ليبيا ولا يقتصر أثر الهجرة غير القانونية على طرق معيشتهم فقط، بل تجاوزت ذلك فهذه الهجرات لكل منها لغته ولهجته الخاصة، كما تختلف أيضاً فيما بينها في التوجهات الدينية التي تختلف في أغلبها عن مجتمعنا. هذه الاختلافات كان لها أثرها عن عدم اندماج أو تقبل هذه الهجرات في داخل المجتمع، ولذلك نشأت مشاعر بين الطرفين كانت مبعثاً للقلق والخوف، بل تجاوز ذلك إلى حد الكراهية لتلك الجنسيات وخاصة تلك الجنسيات الموصومة بالعنف.

" فالجماعات البشرية تختلف فيما بينها في طرق معيشتها، ومن ثم فهؤلاء الذين يهاجرون إلى بيئات جديدة قد يصادفون بعض المشاكل العنصرية واللغوية أو مشاكل تتعلق بالدين والسياسة فيترتب على ذلك سياسات التمييز العنصري، التي يتمخض عنها نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة مثل مشكلة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، ومشكلة السود والبيض في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مشاكل الاحتكاك أيضاً والاختلافات اللغوية، فقد تشاهد بعض الجماعات التي تعيش جنباً إلى جنب منذ مدة طويلة مثل الفرنسيين والانكليز في كندا وفي جنوب أفريقيا حيث يحتفظ كل منهم بلغته" (عبد المؤمن، 2006: 54).

إن الهجرة غير القانونية لم تكن مألوفة بحجمها وكما لها في مجتمعنا مثلما نشاهده اليوم هذا من جهة ومن جهة أخرى أن عدد المهاجرين غير القانونيين القادمين إلى ليبيا من جنسيات مختلفة وثقافات متباينة، وتمثل أهم المشكلات الاجتماعية للمهاجرين غير القانونيين في صعوبة التكيف الاجتماعي مع المجتمعات

المستقبله لهم نظراً لاختلاف فيما بينهم، وتعمل الهجرة علي ازدحام الأحياء الفقيرة في عواصم المدن، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات الاجتماعية وفي مقدمتها الجريمة والانحراف كما إن الهجرة تضغط علي الأنشطة الاقتصادية والحرفية في مناطق الاستقبال، كذلك من بين المشكلات الاجتماعية سعي المهاجرين غير القانونيين السكن والإقامة بالقرب من مكان العمل من ناحية أو بالقرب من أبناء الوطن السابقين للشعور بالاطمئنان، وقد أدت ذلك إلى توزيع إقليمي للسكان على مناطق السكن المختلفة، حيث يمارس الأفراد نسق الحياة في المجتمعات التي نزحوا منها في المهجر .

والهجرة عملية سكانية تزايدت معدلاتها في العصر الحديث بشكل ملحوظ ويعطي بعض الباحثين تفسيراً لهذا التزايد بقولهم: (إن السبب في تزايد معدلات الهجرة في العصر الحديث يرجع إلى تغير نظام العمل، والإنتاج في أغلب المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة)، فالزراعة كنظام في الإنتاج أصبحت عاجزة عن أن توفر فرص عمل للأعداد المتزايدة للسكان؛ في مقابل نظام الإنتاج الصناعي الذي يوفر فرص عمل لأعداد كبيرة من السكان (جلبي، 1984: 218).

ولا شك أن المهاجرين الأفارقة وغير الأفارقة الموجودين في ليبيا الذين دخلوا بالطرق غير القانونية ينتمون إلى خلفيات مختلفة ولهم أهداف مختلفة مع أن غالبيتهم أميون، وبينهم نساء وأطفال. فبعضهم من أصحاب السوابق في بلدانهم ولم يأت ليبيا ليقوم بأي عمل قانوني يحصل عليه، وإنما بهدف العمل في مجال الجريمة التي ارتفعت معدلاتها وتنوعت مجالاتها، فهم يقومون بالعديد من النشاطات الاقتصادية غير القانونية، مثل التعامل بالعملات الصعبة، وبيع وترويج المخدرات، وتسهيل البغاء والدعارة والسرقة، وجرائم العنف، والاعتداء، والسطو المسلح، والضرب المبرح حتى القتل، وكثير من الجرائم الأخرى التي تقع تحت طائلة القانون الليبي. وهناك العديد من أنواع الجرائم في ليبيا التي يلعب فيها المهاجرون الأفارقة وغيرهم من العرب المقيمين في ليبيا دوراً رئيسياً أو ثانوياً بحسب الأحوال، وهي تبدأ من جرائم السرقات البسيطة إلى جرائم النصب والاحتيال، إلى جرائم البغاء والدعارة والمخدرات. كذلك يمارس بعض المهاجرين غير القانونيين بعض الأعمال كالسحر والشعوذة وهي وسيلة للكسب السريع والسهل. كما يمارس بعضهم أعمال التسول. وهي ظواهر أخذت في الانتشار بشكل لافت للنظر في الآونة الأخيرة. كما يقع بعض الليبيين في فخ تزيف العملة الذي يتقنه بعض المهاجرين بشكل مذهل، فكم من ليبي تورط في منح الأموال لشخص أجنبي في مقابل الرغبة في الحصول على عملة مزيفة لبيعها في السوق السوداء بسعر أقل من سعرها الأصلي، وذلك بهدف الإثراء السريع، كما يقع بعض الليبيين ضحية النصب والاحتيال عند دفعهم الأموال الطائلة في مقابل البحث عن كنز مدفون في منطقة ما سيقوم بعض المهاجرين من إخراجه.

كما جاء آخرون وأعينهم منذ البداية تنتظر في اتجاه الشواطئ الجنوبية لأوروبا. لبعض هؤلاء ترتيب مسبق بالرحلة إلى الشمال لذلك لا يطيلون مدة الإقامة في ليبيا. البعض الآخر لديه فكرة مواصلة الرحلة

باتجاه أوروبا ولكن ليس لديه المال اللازم لرحلة البحر، لذلك جاء ليعمل لفترة حتى يوفر مبلغاً من المال يمكنه من دفع أجرة عبور البحر. آخرون دخلوا ليبيا بهدف العمل والعيش لفترة ولم تكن رحلة السفر إلى أوروبا قد خطرت لهم على بال، لكن تعرفوا خلال إقامتهم في ليبيا على آخرين ذكروا لهم أنه بإمكانهم عند الوصول إلى أوروبا، وطلب الحصول على حق مهاجر، وفي هذا الحالة سيحصل على ضمانات وعلى مساعدات وسيعيش حياة كريمة بدلاً من العيش في ليبيا في ظروف غامضة لا يعرف ما الذي سيحدث له في المستقبل.

والغريب في الأمر أن الصورة التي قدمها كل من نجح في عبور البحر عبر قوارب الموت المتهالكة عن الليبيين العاملين في هذه التجارة سيئة جداً، وهذا من حقهم. لكن الأمر الذي قام به الكثيرون من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمسؤولين وحتى الباحثين هو تعميم تلك الصورة السلبية والصاقها بكل الليبيين. وتقع على الدولة والمجتمع معالجة هذا الأمر والبحث عن سبل المعالجة.

"ولاشك أن الهجرة غير القانونية يترتب عليها مشكلات عديدة على كل من الدول المستقبلية والمرسلة ودول العبور" حيث يواجه المهاجرون مشكلات ترتبط بصعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة، وخاصة للمهاجرين غير النظاميين حيث إن الهجرة غير القانونية ترتبط بالجرائم والمسائل الأمنية، وتشير بعض الدراسات إلى أن المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية، قد أسهموا في ازدياد معدلات الجريمة، خاصة الجرائم المرتبطة بالإدمان، والمخدرات، والسرقة، وجرائم الاغتصاب وتضيف تلك الدراسات أن الطرق السريعة في بعض الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت غير آمنة وخطرة، تسبب بعض السائقين المخمورين من المهاجرين غير الشرعيين" (نور، 2008:8).

ويمكن أن نلخص الآثار الاجتماعية المحتملة للهجرة غير القانونية في الآتي:

1- تؤدي الهجرة بشكل عام إلى تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ لعل الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة.

2- يتم التعامل مع المهاجرين في الدول المستقبلية بنظام مختلف عما يتم التعامل به مع المواطنين حيث إن هذه الجماعات تختلف في طرق معيشتها مما ينتج عنه الشعور بالضيق والاضطهاد والإقصاء نتيجة تلك التفرقة في العنصرية، وهذا يمكن ملاحظته بشكل واضح وخاصة عندما يكون الدخول بطرق غير قانونية.

3- وجود مجموعة من السماسرة العاملين في نشاط تهريب الأشخاص وتولي مهمة الخبرة في الصحراء وصولاً إلى مناطق ليبيا، وتستخدم وسائل حديثة لها علاقة بالتكنولوجيا، وتتعد ذلك بالمساعدة للوصول إلى

الشواطئ الأوروبية، ولم يقتصر الأمر على تهريب المهاجرين الحالمين بالوصول إلى الشواطئ الأوروبية بل تعد ذلك إلى الأهم إلى استجلاب الفتيات والنساء أو ما يعرف (بالتأنيث).

4- الرغبة من بعض الليبيات الزواج بجنسيات أفريقية مما يترتب عنه العديد من المشكلات على المستوي الاجتماعي من جراء ذلك الزواج، وقد تتجاوز المشكلة هذه الحدود حينما يفاجئ المجتمع بوجود أطفال غير شرعيين أو شرعيين غير معترف بهم، وهناك حالات لمثل هذا النوع من الزواج.

5- ارتفاع مستوي الأسعار في الوحدات السكنية في أماكن التجمعات مما ينتج عنه قيام أسرة كاملة بالسكن في غرفة واحدة، ما يترتب علي ذلك من جرائم أخلاقية وسلوكية تؤثر سلباً علي بناء المجتمع.

6- تهدد الجماعات المنظمة القائمة علي التهجير غير القانوني علي سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي، وصعوبة الاندماج، والتكيف الاجتماعي، وظهور بعض المؤشرات لظاهرة التسول لعدم إمكانية الحصول على فرص عمل، يبين عدد من المتسولين من هذه الجنسيات.

7- تتنامى بؤر الاحتكاك مع المهاجرين غير القانونيين كلما تنامي الشعور الوطني بالخطر الأمني والاجتماعي والسلوكي والصحي لهؤلاء المهاجرين، وتوجد العديد من المرجعيات التي تدعم الفكرة القائلة بأن نشوء الجريمة وانهيار منظومة القيم في بيئة المصاعب التي تعيشها المجموعة المتسللة في الوطن الأم أو التي تواجهها في بلد المهجر توفر وسطاً عدائياً مولداً للكثير من مظاهر الصراع العنيف.

8- زيادة معدلات الجريمة بأنواعها وظهور الزواج المخالف للشريعة الإسلامية كزواج المرأة الأفريقية بأكثر من زوج واحد و جرائم الاغتصاب والتزوير وخاصة في التجمعات التي يقيم بها المهاجرون.

9- انتشار جرائم السرقة والإدمان والمخدرات ترويحاً وتجارة وتهريباً بين هؤلاء المهاجرين غير القانونيين نتيجة لنفسي هذه الظاهرة فقد بدأت تظهر على طول خط التنقل بشكل واضح والذي يعتمد المهاجرون غير القانونيين بالتعاون مع مجموعة من الشباب من داخل مجتمعنا الذين تأثروا بهذه الظاهرة.

10- ازدياد نسبة المهاجرين غير القانونيين بشكل ملحوظ يؤدي بالضرورة إلى دخول شتي الأمراض إلى ليبيا، التي تعكس حالة الأوبئة في المناطق المهاجر منها، التي بدأت واضحة من خلال ظهور آثارها في واقع الحياة التي لم تكن موجودة أو لم تصل للحد الذي عليه الآن، مثل مرض فقدان المناعة الطبيعية " الإيدز"، والتهاب الوباء الكبدي والرئوي، والسل المعوي هذه الأمراض التي من الصعب الكشف عن عدد المصابين بها نتيجة لا انعدام المراقبة الصحية.

11- تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الهجرات غير القانونية والمتسللة تؤدي إلى تشتت اجتماعي إضافة إلى نشوب اختلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه الهجرات، وأن اللجوء إلى قمع المتسللين أو إعادتهم

إلى أوطانهم يعد أكثر تكلفة وأقل جدوى من مراقبة الحدود ومنع التسلل الذي لا يعني فقط الوجود الكمي للأجانب، بل الوجود المعنوي الثقافي أيضاً، وهذا هو ما يرفع التكلفة الاجتماعية والأمنية لثقافة المتسللين غير القانونيين.

12- وتؤكد نفس التقارير إلى أن تعقيد تداعيات الثقافة المتسللة عبر الهجرة غير القانونية يرجع إلى صعوبة أن لم يكن استحالة جبر الوافدين المتسللين أو حصرهم ودفعهم إلى التخلي عن سلوكياتهم ومواقفهم واتجاهاتهم وقيمهم وتصحيح أوضاع إقامتهم خاصة بالنسبة لمن ينتمون إلى منظمات إجرامية وإن كل المعاملات معهم قد تولد مشاعر رفض قوية.

### التوصيات:

أولاً- يجب التعاون بين الدول المعنية بالمشكلة أي بين دول الإرسال ودول العبور ودول الاستقبال، ومعالجة الأسباب الفعلية للمشكلة من خلال البرامج الواقعية ذات الفاعلية على المدى البعيد، وليست حلول شكلية مؤقتة، وتجنب الحلول التي تواجهها هواجس أمنية أو سياسية، لكون الهجرة غير القانونية مشكلة عالمية، وتعاني منها أغلب المجتمعات البشرية.

ثانياً- العلاج الفعلي للمشكلة هو التنمية في بلدان المنشأ التي ينطلق منها طوفان الهجرات بكل أنواعها قانونية وغير قانونية، وإيجاد فرص عمل وفرص لحياة إنسانية كريمة، وأمل للشباب الذي أغلقت في وجهه أبواب الرزق والعمل والأمل في الحياة، وما لم تعالج المشكلة اجتماعياً واقتصادياً ويتعاون وإرادة مشتركة من الجميع، فإن المشهد سيكون معقداً أو ربما خطيراً للغاية وهو الانفلات الأمني في الإقليم، وعدم الاستقرار الاجتماعي الذي ربما يؤدي إلى كوارث اجتماعية وسياسية وأمنية.

ثالثاً- ضرورة التأكيد على أن الهجرة الأفريقية لا تحتاج إلى الجنود أو لآليات للحد منها، بل هي في حاجة للتعامل مع أفرادها بكل شفافية، ومعتمدة على الأسباب الحقيقية، وإحداث تنمية مستدامة ملائمة تقضي بموجبها على الفقر، وتجنب التهميش.

رابعاً- الاهتمام بالتشخيص العلمي لظاهرة الهجرة غير القانونية من خلال مدخل تكاملي بين فروع العلوم الإنسانية.

خامساً - وضع الاستراتيجيات وتدعيم التعاون على المستوى الدولي من أجل تحسين وإدارة الهجرة القانونية واختيار طريق التنمية على أن تدمج الهجرة في استراتيجيات التنمية بديلاً للحلول الأمنية.

سادساً- ضرورة تشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم "إفريقيا" بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية وتحسين الظروف المعيشية للفقراء، وحل النزاعات.

سابعاً- وضع خطط مستقبلية تعالج وتتنظر للهجرة غير القانونية على أنها ليست جريمة منظمة فقط وإنما تنظر إليها وتعالجها على أنها أزمة إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، تدفع الناس إلى هروب منها، والهروب من آثارها ونتائجها السيئة.

ثامناً- ضرورة التأكيد على أن الهجرة في شكلها القانوني وغير القانوني لن يتم الحد منها، ما دام هناك تهاون واضح في القضاء على الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها.

تاسعاً- دعم سبل المراقبة على الحدود وخاصة البحرية منها، وتدريب الكوادر لحراسة الحدود ومدعم بالوسائل التقنية الحديثة للحد من الهجرة غير القانونية.

عاشراً- تطبيق القانون بحزم على المواطنين الذين يقومون بتهريب المهاجرين سواء أكان ذلك خلال الطرق الصحراوية أو الخطوط البحرية.

## قائمة المراجع:

1. مصطفى الهادي أبولقمة (1995) مدخل عام في الجماهيرية-داسة في الجغرافيا. - سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
2. حميدة ميلاد أبوروينه (2017). " المرأة والهجرة السرية بمنطقة الساحل والصحراء الأسباب الاقتصادية - التحويلات المالية والاجتماعية - آليات الحل". - مجلة الجامعي، ع 25.
3. مصطفى عمر التير (2008) أضواء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمع الليبي. - طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
4. طارق عبد الحميد الشهاوي (2009) الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية. - الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
5. فايز الصباغ (2005) علم الاجتماع مع مدخلات عربية. - ط 4. - عمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
6. صالح الخليل الصقور (2013) الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري. - عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
7. محجوب عطية الفاندي (1997) أساسيات علم السكان. - طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.
8. \_\_\_\_\_ (1992). مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي. - البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار.
9. هاجر سعد الغرياني (2012) الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي. - طرابلس: منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية -الهيئة الوطنية للبحث العلمي.
10. محمد رشيد الفيل (2000) الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس والتكنولوجيا. - عمان، الأردن: دار المجدى للنشر والتوزيع.
11. علي عبد الرزاق جليبي (1984). علم اجتماع السكان. - بيروت: دار النهضة العربية والنشر والتوزيع.
12. صبري محمد حمد (2008). جغرافية السكان أسس وتطبيقات. - القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
13. علي معمر عبد المومن (2006). التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي- دراسة سوسيوولوجية على عينة من المهاجرين في مدينة طرابلس. - بنغازي: المركز العالمي للدراسات.

14. ونس حمادي علي(2010) مبادئ علم الديموغرافية (دراسة السكان) .- عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.
15. عليا شكري... وآخرون (1992) دراسات في علم السكان. - الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
16. عبد الباسط غبارة (2016) الهجرة غير الشرعية في ليبيا الأزمة الصعبة. - بوابة أفريقيا الإخبارية.
17. فوزي عيد سهاونة، سمحة موسى عبودة(2003). جغرافية السكان. - عمان: دار وائل للنشر.
18. فتحي محمد شنيبو(2015) العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع الليبي (دراسة ميدانية للمهاجر المصري في ليبيا) (رسالة ماجستير "غير منشورة")، الأكاديمية الليبية طرابلس.
19. دييليو فريمان(1979) قرن من التطور الجغرافي؛ ترجمة شاكر خصاب. - بغداد: د-ن.
20. مصطفى عبد المجيد كاره (2008). مشكلات الهجرة غير الشرعية. - طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
21. نجاح قدور(2007). "الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي وحالة الغرب". - مجلة دراسات، ع28.
22. قانون دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها، رقم (6) لعام 1987، المعدل بالقانون رقم (2)، لسنة 2004، ولائحته التنفيذية رقم (125)، لسنة 2005.
23. التقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، 2016-2017-2018-2019-2020.
24. التقارير السنوي الصادرة عن الجريمة، وزارة الداخلية، جهاز المباحث الجنائية، ليبيا، 2016.